تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي باستخدام النماذج الإحصائية

دراسة ميدانية على المستهلكين في العراق

Analysis of the relationship between inflation and economic growth using statistical models: A field study on consumers in Iraq

مآب عادل صبار [1]

مركز دراسات البصرة والخليج العربي – جامعة البصرة – العراق

maab.adil@uobasrah.edu.iq

تاريخ الارسال: 2025/10/ 19 تاريخ القبول:2025/11/2 تاريخ النشر: :2025/11/11

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي عبر مجموعة من المتغيرات الوسيطة المتمثلة في (الوعي المالي لدى المستهلكين، الثقة بالسياسة الاقتصادية، الإنفاق الاستهلاكي، زيادة تكلفة السلع، وفقدان القوة الشرائية) وذلك بالاعتماد على بيانات استبانة ميدانية لعينة مكونة من (61) فردا من محافظة البصرة، وقد استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لتقدير النموذج الإحصائي واختبار الفرضيات ، حيث أظهرت النتائج ان المتغيرات المستقلة ككل قادرة على تفسير التغير في النمو الاقتصادي بنسبة مقبولة حيث بلغت قيمة معامل التأثير(F=7.190) ، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة الخمسة تفسر جزءاً مهماً من التباين في النمو الاقتصادي وكما بلغ معامل التحديد (R^2=0.395)، أي أن المتغيرات تفسر نسبة 39.5% من التغير في النمو الاقتصادي.

أما الجزء غير المفسر من التباين أي قيمة ما بقي فقد بلغت (60.5%) وهذا يرجح إلى **متغيرات أخرى خارج النموذج** مثل (تقلبات أسعار النفط، معدلات البطالة، حجم الاستثمار الأجنبي، والسياسات الضريبية والمالية) مما يفتح المجال لدراسات مستقبلية تستوعب هذه العوامل ضمن نماذج أكثر شمولاً باستخدام أدوات إحصائية متقدمة.

و تبين ايضاً أن فقدان القوة الشرائية هو العامل الأكثر تأثيرا وباتجاه موجب، بينما الوعي المالي أظهر أثرا سلبيا ومعنويا، في حين لم تحقق المتغيرات المستقلة الأخرى أي دلالة إحصائية. توصي الدراسة بضرورة تعزيز القوة الشرائية وتوجيه الوعي المالي نحو الاستثمار، مع اقتراح استخدام نماذج إحصائية أكثر تعقيدا مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: التضخم، النمو الاقتصادي، الانفاق الاستهلاكي، الوعي المالي، المستهلكون.

Abstract:

This study aimed to analyze the impact of the relationship between inflation and economic growth through a set of intermediate variables represented by (consumer financial awareness, confidence in economic policy, consumer spending, increased cost of goods, and loss of purchasing power). This was based on field questionnaire data for a sample of (61) individuals from Basra Governorate. The researcher used the multiple regression analysis method to estimate the statistical model and test the hypotheses. The results showed that the independent variables as

1-**المؤلف المرسل:** مآب عادل صبار، الإيميل: maab.adil@uobasrah.edu.iq

a whole were able to explain the change in economic growth at an acceptable rate, as the value of the impact coefficient reached (F=7.190), indicating that the five independent variables explain a significant portion of the variance in economic growth, and the coefficient of determination reached (R^2=0.395), meaning that the variables explain 39.5% of the change in economic growth. The unexplained portion of the variance, i.e., the residuals, accounted for 60.5% of the variance. This is likely due to other variables outside the model, such as oil price fluctuations, unemployment rates, foreign investment volume, and tax and financial policies. This opens the door for future studies to incorporate these factors into more comprehensive models using advanced statistical tools.

It also revealed that the loss of purchasing power was the most influential factor, with a positive effect, while financial awareness showed a negative and significant effect. The other independent variables did not achieve any statistical significance. The study recommends strengthening purchasing power and directing financial awareness towards investment, suggesting the use of more complex statistical models in the future.

Key words: Inflation, economic growth, consumer spending, financial literacy, consumers

مقدمة:

يعدَ التضخم والنمو الاقتصادي من المحاور الأساسية في الدراسات الاقتصادية الحديثة والاقتصاد الكلي، إذ يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بمختلف جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي مما يستدعي البحث في العوامل المؤثرة على هذه العلاقة، خاصة من وجهة نظر المستهلكين. . حيث يكتسب الاقتصاد أهمية خاصة في العراق في ظل ما يمر به من تحديات وظواهر اقتصادية متراكبة مثل ارتفاع معدلات التضخم وتذبذب النمو، مما يتطلب دراسة العلاقة بينهما باستخدام أدوات إحصائية دقيقية يسعى هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين التضخم من خلال مجموعة من المتغيرات الوسطية مثل (الوعي المالي لدى المستهلكين، الثقة بالسياسة الاقتصادية، الإنفاق الاستهلاكي، زيادة تكلفة السلع، وفقدان القوة الشرائية) وبين النمو الاقتصادي بوصفه متغيراً معتمداً .وتبرز أهمية هذا البحث في كونه يقدم إطاراً إحصائياً يمكن الاستناد إليه في تفسير التغيرات الاقتصادية واقتراح السياسات الازمة لمعالجتها، ورغم تعدد الدراسات التي تناولت هذه العلاقة إلا أن معظمها ركز على المتغيرات الكلية (كالناتج المحلي، البطالة، أسعار النفط)، ولم تتناول متغيرات اجتماعية واقتصادية دقيقة قد تكون أكثر تعبيراً عن الواقع المعيشي وكذلك لم تتطرق إلى التضخم من وجهة نظر المستهلكين.

المحور الأول: منهجية الدراسة والدراسات السابقة.

مشكلة الدراسة:

لوحظ في الآونة الأخيرة أنَّ الاقتصاد العراقي يواجه العديد من التحديات التي تؤثر وبشكل مباشر على الأداء الاقتصادي العام ومن أبرز هذه التحديات هو التضخم حيث يؤثر في القوة الشرائية والدخل الحقيقي للمستهلكين مما ينعكس على معدلات النمو الاقتصادي ، وبالرغم من وجود العديد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي ، إلا أن القليل منها تناوله وجهة نظر المستهلكين وبما ان الاقتصاد هو الركيزة الأساسية في كافة المجتمعات ؛ لذا كان هنالك حاجة ملحة لدى الباحث لقيام بدراسة ميدانية لتعبير عن مشكلة البحث بالسؤال التالي هل هنالك علاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وبالاعتماد على خمسة متغيرات مستقلة؟ وهي :

الوعي المالي لدى المستهلكين، الثقة بالسياسة الاقتصادية، الإنفاق الاستهلاكي، زيادة تكلفة السلع، فقدان القوة الشرائية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة، لتناولها موضوعا مهما في المجتمع وهو تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي بالاعتماد على متغيرات مستقلة جديدة لم يتطرق لها الباحثون وهي الوعي المالي لدى المستهلكين، الثقة بالسياسة الاقتصادية، الانفاق الاستهلاكي، زيادة تكلفة السلع، فقدان القوة الشرائية، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد من وجهة نظر المستهلكين وتقديم التوصيات لمتخذي القرار الاقتصادي في العراق للحد من ظاهرة التضخم.

أهداف الدراسة:

هدف الدراسة هو التوصل إلى الأهداف والاستنتاجات والمقترحات للحد من مشكلة التضخم وبتالي انتعاش الاقتصاد الكلي وذلك من خلال.

1 – دراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق من وجهة نظر المستهلكين .

2 – معرفة أثر الوعي المالي لدى المستهلكين على النمو الاقتصادي .

3 – معرفة ثقة المستهلكين بالسياسة الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي.

4 – معرفة أثر الانفاق الاستهلاكي على النمو الاقتصادي.

5 – التوصل الى أسباب زيادة تكلفة السلع وفقدان القوة الشرائية لدى المستهلكين وأثرها على النمو الاقتصادي.

6 – بناء نموذج انحدار متعدد يفسر التغيير في النمو الاقتصادي اعتماداً على المتغيرات المستقلة.

6 – الخروج بتوصيات بشأن كيفية إدارة التضخم لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

فرضيات الدراسة:

تمت صياغة فرضيات الدراسة من خلال الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة وبناء على المشكلة البحثية التي يسعى البحث للإجابة عنها وهي وجود علاقة بين (التضخم والنمو الاقتصادي) من خلال تحليل العوامل المؤثرة على التضخم وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق حيث تم وضع الفرضية التالية لكي يتم التأكد من صحتها أو رفضها وكما يلي:

- الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة الخمسة مجتمعةً والنمو الاقتصادي.
- الفرضية الفرعية الأولى H1 :يوجد تأثير للوعي المالي لدى المستهلكين في النمو الاقتصادي.
- الفرضية الفرعية الثانيةH2 :يوجد تأثير للثقة بالسياسة الاقتصادية في النمو الاقتصادي .
- الفرضية الفرعية الثالثة H3:يوجد تأثير للإنفاق الاستهلاكي في النمو الاقتصادي.
- الفرضية الفرعية الرابعة H4 :يوجد تأثير لزيادة تكلفة السلع في النمو الاقتصادي.
- الفرضية الفرعية الخامسة H5:يوجد تأثير لفقدان القوة الشرائية في النمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

– المنهج النظري: ويتضمن استعراض المفاهيم والأسس الأدبية والدراسات السابقة حول التضخم والنمو الاقتصادي والوعي المالي والثقة بالسياسة الحكومية والانفاق الاستهلاكي.

– المنهج التطبيقي: ويتم التركيز فيه على الدراسة الميداني من خلال تصميم استبانة تتكون من (سؤالاً متضمنة المستويات الخمسة للمتغير المستقل والمتغير المعتمد) من خلال جمع آراء المستهلكين في العراق.

أدوات الدراسة:

تعد الاستبانة هي الأداة الاساسية لجمع بيانات ومعلومات البحث وقد تم تصميمها اعتماداً على الأبحاث والدراسات السابقة ومشكلة البحث وابعاده.

مجتمع وعينة الدراسة:

المستهلكون في العراق هم مجتمع الدراسة في هذا البحث، فقد تم استهداف (61) عينة من أصل مجتمع متكوَّن من (75) فردا في محافظة البصرة وفق المواصفات العلمية المطلوبة نظراً لما تمثله من أهمية اقتصادية واجتماعية وتجارية مهمة على مستوى العراق؛ لتمثل المجتمع محل الدراسة وتكون الأساس في اختبار فرضيات البحث وتحليل العلاقات الإحصائية بين المتغيرات بما يعزز من موضوعية النتائج وإمكانية تعميمها على المجتمع الأصلي.

حدود البحث:

زمنياً: سنة 2025.

مكانياً: العراق محافظة البصرة.

موضوعياً: دراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي من وجهة نضر المستهلكين باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات المستقلة.

نموذج الدراسة:

شكل رقم 1: يمثل نموذج متغيرات الدراسة

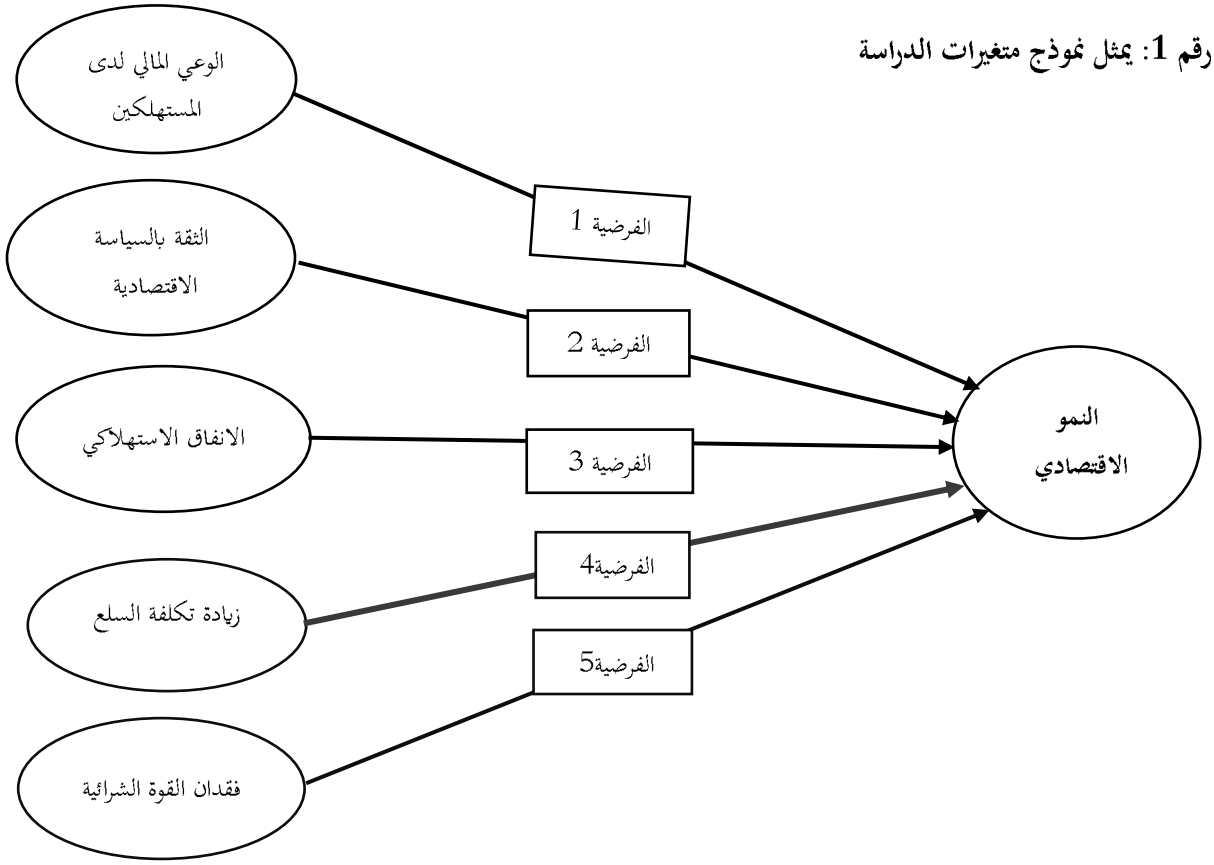

الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات التي أُجرت على التضخم والنمو الاقتصادي ولكل دراسة مشكلة خاصة سعى الباحثون إلى تحليلها وإيجاد الحلول ووضع المقترحات والتوصيات؛ لتفاديها ومعالجتها وكما مبين في ادناه.

1 – دراسة (يفيان، & حصة، 2023) وعنوانها

'' العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي وأثرها على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2007–2021 '' تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في الاقتصاد الخفي وأثرها على نمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2007–2021)، من أجل تحري العلاقات وبالاعتماد على نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للتعبير عن العلاقة بين الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية كمتغير تابع وبين المتغيرات المستقلة الستة المرتبطة بالاقتصاد الخفي والمتمثلة في كل من (عدد العمالة الأجنبية، حجم الصادرات النفطية، معدل البطالة، ومعدل التضخم، ومعدل السعودة، إجمالي عدد السجلات التجارية) وقد تم إجراء الاختبارات الوصفية و التعرف على الاتجاه العام للمتغيرات، بواسطة البرنامج الاحصائي .E-views(9) وقد أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية طردية (موجبة) بين المتغير التابع وكلا من إجمالي عدد العمالة الأجنبية ومعدل البطالة وهو كما متوقع، في حين أظهرت الدراسة خلاف ما هو متوقع أي عدم تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى على حجم الاقتصاد الخفي في المملكة خلال فترة الدراسة (2007–2021).

2 – دراسة (البكل ، 2021) وعنوانها " تقدير العلاقة بين التضخم والناتج باستخدام نموذج (Threshold of inflation) دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري " تناولت هذه الدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم ، حيث أهتمت بدراسة تأثير النمو الاقتصادي على التضخم وبالنظر إلى أن التضخم يؤثر على النمو الاقتصادي ، تم التحقق من هذا التأثير لتحديد ما إذا كان معامل التضخم يؤثر تأثيرا ايجابيا أو سلبيا في مصر خلال الفترة من 1980إلى 2015 ولكي تتم دراسة العلاقة ما بين التضخم والنمو، تم استعمال نموذج السلاسل الزمنية وهو أحد الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل التغيرات الحاصلة في الناتج المحلى الإجمالي، وتم استخدام نموذج عتبة التضخم وذلك للوصول الى المستوى الذى يكون فيه العلاقة بين التضخم والناتج علاقة موجبة وقد تم قياسه والتوصل اليه في البحث ليتراوح ما بين 9% إلى 12%.

3 – دراسة (السريتى، وآخرون ،2024).

وعنوانها " أثر التضخم على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1974–2023) باستخدام منهجية (NARDI) " حيث تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تهدف إلى تحليل أثر التضخم على النمو الاقتصادي في مصر للفترة (1974–2023) في الأجلين الطويل والقصير، وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي ذو الفجوات الموزعة، (NARDL) ؛لتقدير العلاقات طويلة الأجل، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) ؛ لتقدير العلاقات قصيرة الأجل، أظهرت نتائج الأجل الطويل وجود علاقة غير خطية بين التضخم والنمو الاقتصادي مع تأثير الصدمات الموجبة للتضخم على النمو الاقتصادي إيجابياً، وتأثير الصدمات السالبة للتضخم على النمو الاقتصادي سلباً ، وتؤثر الواردات السلعية والخدمية عل ى النمو الاقتصادي سلبياً، وتأثير تراكم رأس المال على النمو الاقتصادي ايجابياً ، وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ فإنَّ ال 19.1 % من خطأ التوازن الناتج عن صدمات العام السابق يتم تصحيحه سنويا في المتوسط، وهذا يدل على أن التوازن يتم استعادته في خمسة سنوات تقريباً ، وتوصي هذه الدراسة بضرورة الاهتمام بجانب العرض الكلي ودعم الصناعات المصرية كافة ، والتعرف على الأسباب المؤدية إلى نقص العرض الكلي من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة.

4 – دراسة (Eggoh, J. C., & Khan, M. 2014)

وعنوانها (On the nonlinear relationship between inflation and economic growth. *Research in Economics*)

سعى الباحث في هذه الدراسة إلى معرفة أثر استخدام مجموعة بيانات بانل كبيرة تشمل اقتصادات متقدمة ونامية، ومن خلال تطبيق تقنيتي PSTRنموذج الانتقال السلس للانحدار و GMMالديناميكي، تسلط هذه الدراسة الضوء على جانبين من العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي:

أولًا: تقوم بتحليل العلاقة اللاخطية وتحديد عدة عتبات (thresholds)للعينة العالمية وكذلك للفئات الفرعية بالاعتماد على مستوى الدخل.

ثانيا: تقوم الدراسة بتحديد بعض السمات الاقتصادية الكلية الخاصة بكل دولة والتي تؤثر في العلاقة اللاخطية.

وتوصلت النتائج التجريبية لهذه الدراسة على صحة هذين الجانبين، وثبتت أيضاً وجود العلاقة غير الخطية بين التضخم والنمو وتأثرها بحجم التطور المالي، وتراكم رأس المال، والانفتاح التجاري، والإنفاق الحكومي في الدول كافة.

5 – دراسة (Akinsola, F. A., & Odhiambo, N. M،2017)

وعنوانها: (Inflation and economic growth: A review of the international literature. *Comparative Economic Research. Central and Eastern Europe*) تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية، مع تسليط الضوء على الادبيات النظرية والتجريبية السابقة ، توصل الباحث على أن تأثير التضخم على النمو الاقتصادي يختلف من دولة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر. كما وجدت الدراسة أن نتائج هذه الدراسات تعتمد على خصائص محددة توفرها الدولة مثل مجموعة البيانات المستخدمة والمنهجية المتبعة بشكل عام ووجدت الدراسة دعماً هائلاً لصالح العلاقة السلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي خاصةً في الاقتصاديات المتقدمة والنامية ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من الجدل حول مستوى عتبة التضخم المناسب للنمو الاقتصادي تفترض معظم الدراسات السابقة في هذا الموضوع بشكل أساسي وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين التضخم والنمو الاقتصادي.

6 – دراسة (Karahan and colak،2020): **وعنوانها (** Inflation and Economic Growth in Turkey: Evidence from a Nonlinear ARDL Approach. In Economic and Financial Challenges for Balkan and Eastern (European Countries

تناولت هذه الدراسة العلاقة غير الخطية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم في الاقتصاد التركي، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع غير الخطي (NARDL) بالاعتماد على بيانات ربع سنوية بين عامي (٢٠٠٣: ٢٠١٧) واستنتجت الدراسة وجود علاقة سلبية غير خطية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، أي أنها تدعم النهج الكلاسيكي الذي ينص على أن العلاقة بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي علاقة عكسية.

الفجوة البحثية:

ومن خلال ما تم عرضه من الدراسات السابقة التي تناولها الباحثون توصلت الباحثة الى أنَ معظم الدراسات السابقة تناولت مشاكل عديدة فقد ركز معظمها على المتغيرات الكلية (كالناتج المحلي، البطالة، أسعار النفط، الدخل، الانفاق التجاري، الانفاق الحكومي، غير الخطي وغيرها)، ولم تتناول متغيرات اجتماعية واقتصادية دقيقة كالوعي المالي لدى المستهلكين ،الثقة بالسياسة الاقتصادية ، تكلفة السلع ،

فقدان القوة الشرائية، والتي تكون أكثر تعبيراً عن الواقع المعيشي للمستهلكين وايضاً لم تقم بدراسة التضخم واثره على النمو الاقتصادي من وجهة نظر المستهلك كونه العنصر الأساس في التضخم من عدمه ؛ مما جعل لدى الباحثة حاجة ملحة لغرض دراسة آثر التضخم على النمو الاقتصادي من وجهة نظر المستهلكين .

المحور الثاني: الإطار النظري للبحث

سنتناول في هذا المبحث مفهوم المتغيرات الأساسية في هذا البحث وهي المتغير المستقل (التضخم) والمتغير المعتمد وهو (النمو الاقتصادي) والتعرف على مفهوم المتغيرات الوسطية الخمسة.

أولاً- مفهوم التضخم:

يعد التضخم أحد أبرز الظواهر الاقتصادية التي تؤثر على جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما في البلدان النامية والمتقدمة مثل بلدنا العراق، حيث تتسم معدلات التضخم بعدم الاستقرار لذلك لابد من التطرق الى تعريف التضخم حيث عرفه (2016,Mishkin) هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد بمرور الوقت.

وكما عرفه (Blanchard et al., 2021) بأنّه معدل التغير السنوي في مستوى الأسعار، ويقاس عادةً باستخدام مؤشر أسعار المستهلك ومعيّر الناتج المحلي الإجمالي. ويحدث التضخم عندما يزيد نمو المعروض النقدي عن نمو الإنتاج الاقتصادي، مما يؤدي إلى ضغوط تصاعدية على الأسعار (Bernanke et al., 2019). أي هو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد؛ مما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للنقود. (Krugman & Wells, 2018) وأيضاً يعد التضخم هو زيادة في مستوى العام للأسعار في الاقتصاد على مدى فترة زمنية، مما يعني أن كل وحدة نقدية تشتري سلعا وخدمات أقل. (Mankiw, 2020) ؛ لذلك لابد من تعريف موحد وعام للتضخم من قبل الباحث وفقاً للأدبيات الاقتصادية السابقة، فقد عرف بأنّه **(زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار مصحوبة بانخفاض في القوة الشرائية)** ويقاس من خلال معدل التغير السنوي لمؤشر أسعار المستهلك(CPI) ، أي بمعنى آخر هو **(زيادة عرض النقود بما يفوق الطلب عليها)** مما يودي إلى تراجع القيمة الحقيقية للنقود وارتفاع الأسعار.

ثانياً – أسباب التضخم:

ينشأ التضخم نتيجةً لعدة عوامل مختلفة ومن أهمها العوامل الاقتصادية التي سوف نوجزها فيما يلي:

1 – التضخم الناشئ عن التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع تكاليف التشغيل في المؤسسات الاقتصادية. مثل قيام مدراء الشركات برفع رواتب منتسبيها ولاسيما الذين يعملون في مواقع العوائد، إضافة إلى ارتفاع تكاليف مختلف مراحل الدورة العوائد (تخزين استغلال، توزيع وغيرها). (عادل،2010)

2 – التضخم الناشئ عن الطلب: ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت للسلع والخدمات، اذ إن ارتفاع الطلب الكلي الذي لا يقابله زيادة في العرض يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ بالأسعار. (عادل،2010)

3 – التضخم الناشئ عن تغيرات كلية في الطلب الكلي: ينشأ هذا النوع في الاقتصاد الوطني حتى لو كان هذا الطلب مفرطًا أو لم يكن هناك تركيز اقتصادي، حيث تكون الأسعار قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض على الرغم من انخفاض الطلب عليها. (عادل،2010)

4 – التضخم الناشئ عن ممارسة الدولة حصار اقتصادي على دولة أخرى: حيث ينتج عن هذا النوع من التضخم نتيجة الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي يتجلى في انخفاض قيمة العملة الوطنية وتظهر الأسعار بنودا كبيرة. (رائد،2013)

ثالثاً–أثر التضخم على النمو الاقتصادي:

اختلفت وتعددت آراء الباحثين حول أثر التضخم على النمو الاقتصادي فالبعض يرى أنَّ التضخم يخلق حالة من عدم اليقين مما سيكون عليه الوضع في المستقبل وبتالي يؤثر سلباً على الاستثمار والنمو الاقتصادي.

أما البعض الآخر فيرى أنَّ التضخم سيكون دافعاً ايجابياً لعلمية النمو الاقتصادي لأنَّ ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى زيادة الأرباح وبتالي زيادة الاستثمار لذلك لابد من التطرق إلى إيجابيات وسلبيات التضخم على النمو الاقتصادي بشكل أكثر تفصيل وكما يأتي.

- **الأثر الإيجابي للتضخم على النمو الاقتصادي:**

1. **تشجيع الاستثمار من خلال تقليل مخاطر السيولة:** حيث يمكن أن يؤدي التضخم المعتدل إلى التقليل من المخاطر المرتبطة بنقص السيولة في المشاريع الاستثمارية مما يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين. وهذا بدوره يعزز تكوين رأس المال ويدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، خاصة في البيئات التي تعاني من محدودية الوصول إلى التمويل المباشر. (Zhou, 2019)

2. **تعزيز البحث والتطوير والابتكار في ظل قيود الدفع المسبق:** قد يكون للتضخم تأثير إيجابي على النمو في الاقتصادات التي تخضع فيها أنشطة البحث والتطوير لقيود الدفع المسبق وذلك من خلال زيادة التدفقات النقدية الاسمية، يمكن للتضخم أن يسهل تمويل القطاعات القائمة على الابتكار والتطور مما يعزز الإنتاجية والتقدم التكنولوجي. (Vinayagathasan, 2013)

3. **تأثير العتبة في الاقتصادات النامية:** حيث أظهرت الدراسات التجريبية أنَّ التضخم الذي يقل عن عتبات معينة (مثل 8–15% في البلدان النامية) يمكن أن يرتبط بنمو أعلى في الناتج المحلي الإجمالي. ويعزى ذلك إلى توافق ديناميكي للأسعار مع التحولات الهيكلية في الاقتصاد، مثل تعديلات سوق العمل أو التحولات القطاعية (الرسول، 2019).

4. **تراكم رأس المال البشري من خلال الإنفاق التعليمي:** يمكن أن يدعم التضخم النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال زيادة الإنفاق على التعليم (مثل الرسوم الدراسية والمواد التعليمية). فعندما ترتبط تكاليف التعليم بالدخل النقدي، فإن الزيادات التضخمية في الأجور تعزز الاستثمار في رأس المال البشري، وهو محرك رئيسي للنمو الاقتصادي على المدى البعيد. (Sequeira, 2021)

- **الأثر السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي:**

أوضح (**Azam & Khan, 2022**) أنَّ التضخم المرتفع يحقق التخصيص الأمثل للموارد، فارتفاع الأسعار في القطاعات بدرجات متفاوتة، يؤدي إلى حدوث تشوهات في القرارات الاستثمارية حيث يواجه قدر كبير من الاستثمارات لإنتاج السلع الترفيهية على حساب السلع الضرورية مسبباً تخصيص غير أمثل للموارد الاقتصادية، وأنَّ معدلات التضخم المرتفعة تسبب حالة من عدم التأكد حول تدفق الأرباح المستقبلية في الأ جل الطويل والذي يؤثر سلباً على الاستثمار ويضعف من قدرة الدولة على جذبه الاستثمارات الأجنبية وخاصةً في الأنشطة الضرورية ، فهي لا تسهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وبتالي تؤثر سلبياً على معدل النمو الاقتصادي، وكما يعيق التضخم التنمية المالية بجعل الوساطة المالية أكثر تكلفة، ويقلل من القدرة التنافسية الدولية للبلد من خلال جعل صادراته أكثر تكلفة نسبيا وبالتالي تؤثر سلبيا على ميزان المدفوعات، والنمو الاقتصادي في المدى الطويل .

رابعاً – مفهوم النمو الاقتصادي:

هنالك العديد من المفاهيم التي أطلقها الباحثين عن النمو الاقتصادي حيث عرفه (**رحمن&مروان،2020**) كعملية كلاسيكية بأنَّه (الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل، والتي يجب أن تتجاوز معدل النمو السكاني لتحقيق الزيادة في دخل الفرد الحقيقي). أما عند التركيز على الارتباط العضوي بين النمو وتوفر بيئة مؤسسية كفوءة فيعرف النمو كـ عملية ديناميكية فيمكن تعريفه بأنَّه (الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية في المجتمع، والتي تشمل تحسين المستوى المعيشي عبر عوامل مختلفة مثل الحكم الراشد، التعليم، والبحث العلمي) (**خشيب ،2018**). ويعد النمو الاقتصادي هو (الزيادة المستدامة في الناتج المحلي مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والبيئية، مثل خلق فرص العمل والحفاظ على الموارد الطبيعية). فهذا التعريف يربط بين النمو التقليدي وأهداف التنمية المستدامة. (**الغفلي،2019**) فمن خلال التعاريف السابقة لابد من الإشارة إلى أن النمو ليس مجرد زيادة نقدية، بل زيادة حقيقية في القيمة بعد استبعاد تأثير التضخم (القوة الشرائية للعملة) أي إنَّه الزيادة المتحققة على المدى البعيد لإنتاج البلد.

خامساً – العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي:

تعد دراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي ضرورة ملحة لفهم التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الرئيسية حيث تـ شير الدراسات إلى وجود علاقة غير خطية بين التضخم والنمو الاقتصادي، حيث يُحفز النمو عند مستويات معتدلة (2-5%)، لكنه يعيق النمو عند ارتفاعه بشكل حاد. تؤكد أبحاث صندوق النقد الدولي أن التضخم المرتفع يقلل الاستثمار ويشوه توزيع الموارد، مما يضعف النمو على المدى الطويل، وفي المقابل يسهم التضخم المنخفض والمستقر في تعزيز الثقة الاقتصادية وجذب الاستثمارات. تختلف هذه العلاقة حسب هيكل الاقتصاد وسياسات البنوك المركزية. **(Barro,R. J،2013)**

المحور الثالث / الإطار العملي للبحث

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات، حيث صممت لتشمل ثلاثة محاور رئيسية:

3،1: تحليل معامل الفاكرونباخ

معامل ألفا كرونباخ هو مقياس إحصائي يستخدم لقياس درجة ثبات وصدق الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبيان، اذ يقيس مدى تجانس العناصر فيما بينها في قياس نفس الصفة. ويأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح فاذا لم يكن هنالك ثبات في البيانات فإنَّ قيمة المعامل تكون مساوية للصفر وعلى العكس اذ كان هنالك ثبات في البيانات فإنَّ قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح وتعتبر قيمة معامل الفا كرونباخ مقبولة للحكم على ثبات الاستبانة إذا كانت تساوي 60% وكلما زادت قيمة المعامل الفا كلما زادت درجة الثبات والصدق في أسئلة الاستبيان.

جدول رقم :1

معامل الفا كرو نباخ ((Cronbach Alpha)

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
0.771	25

الجدول من أعداد الباحث استنادا الى نتائج Spss V26

من خلال الجدول أعلاه تشير نتائج الأداة الإحصائية (المكونة من 25 سؤلاً) إلى أنَّ معامل كرونباخ كان (0.771) مما يدل على وجود احتمالية عالية وجيدة تصل إلى حوالي 77% لتحقيق نتائج موثوقة. هذه الإحصائيات تعكس صلاحية الأداة المستخدمة وقدرتها على التكرار والثبات في النتائج. أي إنَّ الفقرات متماسكة وتقيس المفهوم الذي صممت من أجله بشكل موثوق ومتسق.

3.2. شكل توزيع البيانات:

حيث يتم من خلاله معرفة نوع الاختبارات التي يجب اتباعها (Non parametric ،parametric)
تشير النتائج في الشكل (2و3 وجدول رقم 2) إلى نوع التوزيع الذي تمتاز به البيانات.

الشكل رقم: 2

توزيع البيانات

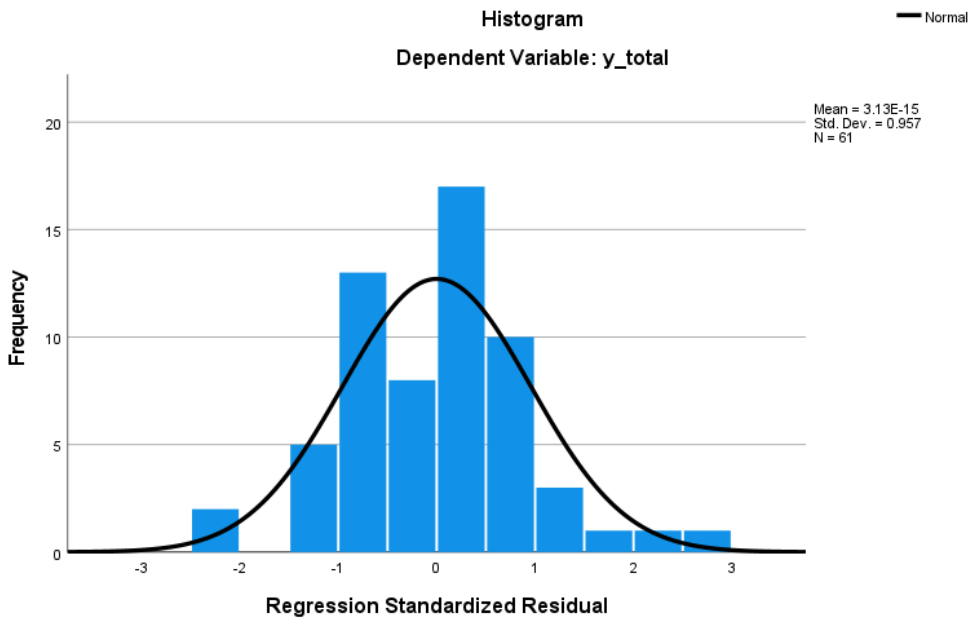

الشكل من أعداد الباحث استنادا إلى نتائج Spss V26

استنادا إلى نتائج الشكل أعلاه (الجرس المقلوب)، يتبين أن البيانات تتبع توزيعا طبيعيا. وهذا يعزز من صلاحية الأداة ويشير إلى ملاءمتها لاستخدام الاختبارات الباراميترية.

الشكل رقم: 3

توزيع البيانات وفق رسمة (p-p plot)

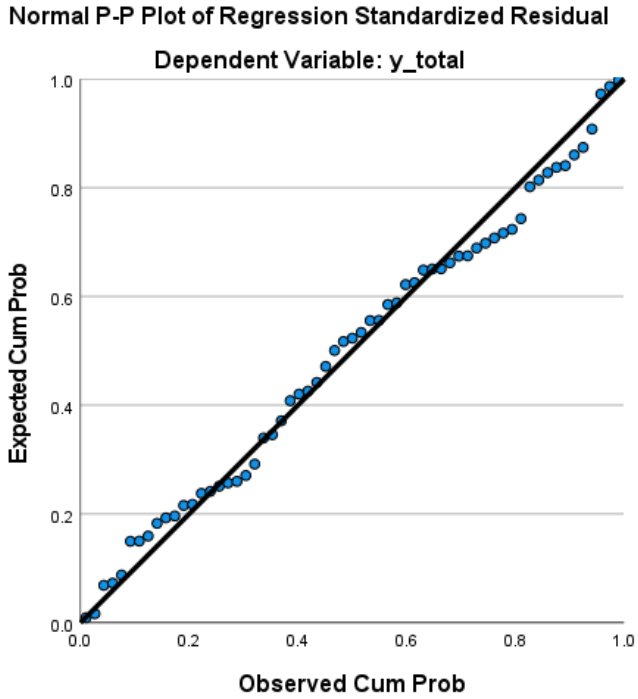

الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج Spss V26

استنادا إلى نتائج الشكل أعلاه P-P plot، يتبين أنَّ البيانات تتبع توزيعا طبيعيا حيث إنَّ جميع البيانات موزعة على خط الانتشار. وهذا يعزز من صلاحية الأداة وملاءمتها للاستخدام البارا ميتري.

جدول رقم: 2

قيمة skeweness &kurtosis

Statistics

	x1_total	x2_total	x3_total	x4_total	x5_total	y_total
Skewness	-.616	.419	-1.063	-.439	-.779	-.569
Kurtosis	.576	-.348	.967	.792	.226	.032

الجدول من إعداد الباحث استناد إلى نتائج Spss V26

من نتائج الجدول أعلاه واستنادا إلى رأي العالم كلوموغروف يتبين أنَّ البيانات تتبع توزيعا طبيعيا.
حيث إنَّ قيم الانحراف والتفلطح تقع جميعها بين (+-2)، وهذا يعزز من صلاحية الأداة ويشير إلى ملاءمتها لاستخدام الاختبارات البراميترية.

الشكل رقم:4

مخطط التشتت scatter plot

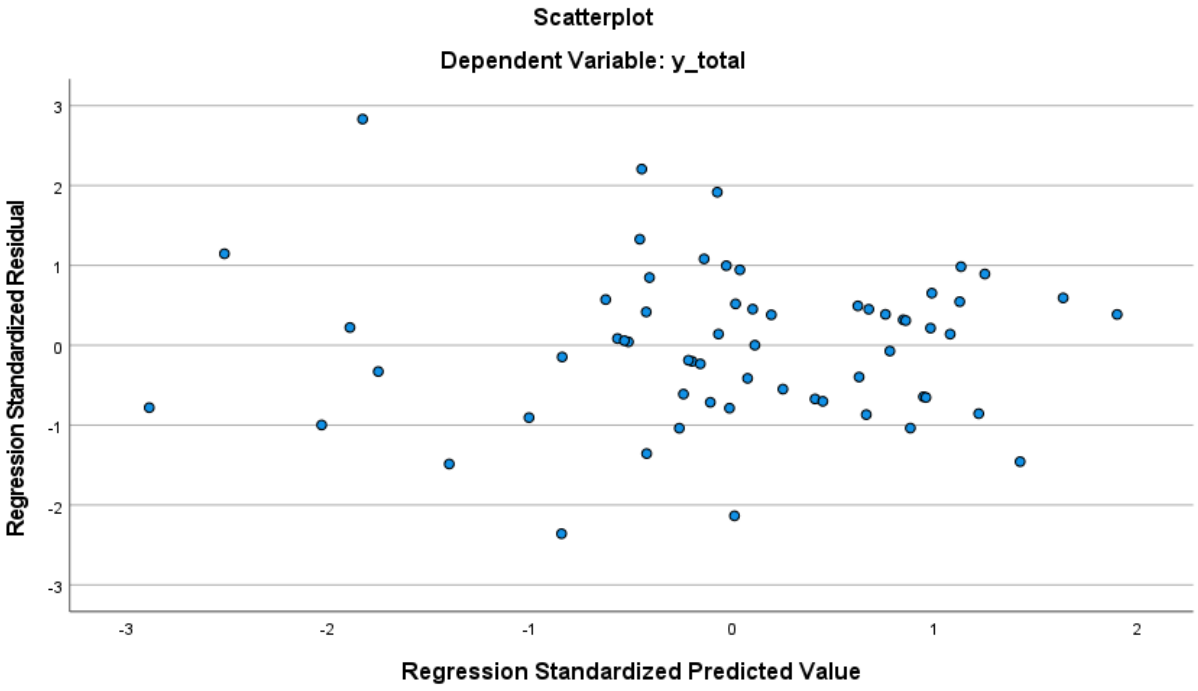

الشكل من إعداد الباحث استنادا إلى نتائج Spss V26

الشكل رقم (4) أعلاه يوضح مخطط المبعثر للباقي من الانحدار المعيارية مقابل القيم المتوقعة المعيارية ويهدف للتحقق من تجانس التباين (homoscedasticity) حيث يتضح أنَّ البيانات مبعثرة بشكل عشوائي دون أن يظهر أي نمط منتظم أو شكل هرمي، وذلك يدل على تجانس التباين للنموذج وهو الأمر الذي يدعم صحة استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد ويزيد موثوقية النتائج الإحصائية.

3.3. توصيف المتغيرات: الجدول رقم (3و4و5) أدناه يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا للمتغيرات الديموغرافية، التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة.

❖ **النوع الاجتماعي:**

بين الجدول (3)نتائج تحليل توزيع الجنسين (ذكور وإناث) في عينة البحث، حيث تُظهر البيانات وجود تفاوت واضح في تمثيل الذكور والإناث. فقد بلغ عدد الذكور 44 فرداً بما يعادل 72.1% من إجمالي العينة، بينما بلغ عدد الإناث 17 فردا فقط، أي ما يعادل 27.9%.

ويمكن تفسير هذا التفاوت الكبير بعدة عوامل:

- قد يعكس هذا التوزيع الخصائص الديموغرافية الفعلية للمجتمع محل الدراسة.
- قد تعود هذه النتائج إلى طبيعة البيئة المحافظة التي أُجري فيها توزيع استمارات البحث، والتي غالباً ما تقل فيها مشاركة الإناث في الدراسات البحثية
- ربما تكون هناك عوامل أخرى مثل الخصوصية الاجتماعية وطبيعة البحث كونه يتضمن التضخم والنمو الاقتصادي ساهم بانخفاض نسبة استجابة الإناث مقارنة بالذكور.
- يجب الأخذ بعين الاعتبار هذا التفاوت عند تحليل النتائج وتعميمها، إذ قد يؤثر على مصداقية التوصيات المستخلصة إنْ لم يتم مراعاة خصوصية هذا التوزيع غير المتوازن.

جدول رقم: 3

توصيف الإجابات حسب الجنس

	الجنس	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	44	72.1	72.1	72.1
	انثى	17	27.9	27.9	100.0
	Total	61	100.0	100.0	

الجدول من إعداد الباحث استناد إلى نتائج Spss V26

❖ **المؤهل العلمي:**

- توضح البيانات أنَّ النسبة العظمى من عينة الدراسة تملك شهادة بكالوريوس وقد بلغت النسبة 41.0%، وتليها شهادة الماجستير بنسبة 39.3% ومن ثم الدكتوراه 14.8 %وبعدها الدبلوم بنسبة 3.3 % واخيرا شهادة الثانوية حيث بلغت نسبتها 1.6 % ، فهذا التوزيع يمثل النسق التعليمي السائد في المجتمع الأصلي للدراسة حيث تعتبر شهادة البكالوريوس المؤهل العلمي الأكثر انتشارا بين أفراد المجتمع عينة الدراسة مما يدل على وجود الموثوقية والعلمية في الإجابات.

جدول رقم :4

توصيف الإجابات حسب المؤهل العلمي

	المؤهل العلمي	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ثانوي	1	1.6	1.6	1.6
	دبلوم	2	3.3	3.3	4.9
	بكالوريوس	25	41.0	41.0	45.9
	ماجستير	24	39.3	39.3	85.2
	دكتوراه	9	14.8	14.8	100.0
	Total	61	100.0	100.0	

الجدول من إعداد الباحث استناد إلى نتائج Spss V26

❖ **الدخل الشهري لإفراد عينة البحث:**

توضح البيانات في الجدول رقم (5) أعلاه أنَّ النسبة العظمى من عينة الدراسة تملك دخل شهري بحدود (500,000 إلى 1,000,000) دينار شهريا ونسبتهم 49.2% من أفراد عينة الدراسة ومن ثم يليها أكثر من (1,000,000) حيث بلغت نسبتهم 39.3% أما الدخل الشهري أقل من (500,000) بلغت نسبتها 11.5 % وهذا يدل على منطقية الإجابات مقارنة بالمؤهل العلمي والسياسة المعتمدة في تقاضي الأجور بالعراق.

جدول رقم: 5

توصيف الإجابات حسب الدخل الشهري

	الدخل الشهري	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من500,000	7	11.5	11.5	11.5
	500,000الى1,000,000	30	49.2	49.2	60.7
	أكثر من1,000,000	24	39.3	39.3	100.0
	Total	61	100.0	100.0	

الجدول من إعداد الباحث استناد إلى نتائج Spss V26

3.4: تحليل استجابات عينة البحث

الجدول رقم :6

تحليل استجابات عينة البحث

Descriptive Statistics						
	x1_total	x2_total	x3_total	x4_total	x5_total	y_total
Mean	4.4434	2.5410	3.9139	4.2049	4.1230	4.1607
Median	4.3906	2.2500	4.0000	4.2500	4.2500	4.2000
Mode	4.75	2.25[a]	4.00[a]	4.00	4.50	4.00
Std. Deviation	.64059	1.02080	.88962	.44373	.63839	.55596
Variance	.410	1.042	.791	.197	.408	.309

الجدول من إعداد الباحث استناد إلى Spss V26

يبين الجدول أعلاه الإحصاءات الوصفية لعينة البحث فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة الخمسة والمتغير التابع (النمو الاقتصادي)

- **(X1_total) : الوعي المالي لدى المستهلكين**

بلغ المتوسط الحسابي (4.44) وهو أعلى من الوسط الافتراضي (3)، مما يدل إلى أنَّ أفراد العينة يتمتعون بدرجة عالية من الوعي المالي، كما إنَّ الانحراف المعياري بلغ (0.64) وهو منخفض نسبيا، مما يدل على تجانس اجابات المبحوثين.

- **(x2_total): الثقة بالسياسة الاقتصادية**

حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.54) وهو أقل من الوسط الافتراضي، مما يعكس ضعف مستوى الثقة لدى الأفراد عينة الدراسة بالسياسات الاقتصادية. وكذلك الانحراف المعياري بلغ نسبته (1.02) وهو مرتفع نسبيا، مما يدل على تباين ملحوظ في آراء المبحوثين.

- **(x3_total) : الإنفاق الاستهلاكي:**

بلغ المتوسط الحسابي (3.91) وهو أعلى قليلاً من الوسط الافتراضي ، مما يدل على وجود مستوى متوسط إلى مرتفع من الإنفاق الاستهلاكي لدى الأفراد عينة الدراسة وكما بلغ الانحراف المعياري (0.89) وهو متوسط، مما يعكس تباينا مقبولًا في استجابات الأفراد.

- **(x4_total) زيادة تكلفة السلع**

جاء بمتوسط حسابي مقداره (4.20) وهو أعلى من الوسط الافتراضي، مما يدل على فهم الأفراد المبحوثون لارتفاع تكاليف السلع. .كما إنَّ الانحراف المعياري بلغ (0.44) منخفض نسبياً، وهذا يشير إلى اتفاق نسبي بين الأفراد حول تكاليف السلع.

- **(x5_total) فقدان القوة الشرائية**

بلغ المتوسط الحسابي (4.12) وهو أعلى من الوسط الافتراضي، مما يعكس إدراكاً مرتفعاً لفقدان القوة الشرائية لدى المبحوثين ،كما بلغ الانحراف المعياري (0.63) وهو منخفض نسبياً، ويدل على تقارب استجابات لأفراد العينة.

– (y_total) المتغير التابع (النمو الاقتصادي)

بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4.16)، وهو أعلى من الوسط الافتراضي، مما يشير إلى أنَّ المبحوثين يقيمون النمو الاقتصادي بدرجة جيدة وواعية نسبياً، وكما بلغ الانحراف المعياري (0.55) وهو منخفض ويعكس تجانساً في تقييمات أفراد العينة.

– تشير النتائج إلى أنَّ معظم المتغيرات المستقلة (الوعي المالي لدى المستهلكين، الثقة بالسياسة الاقتصادية، الإنفاق الاستهلاكي، زيادة تكلفة السلع، وفقدان القوة الشرائية) قد حققت متوسطات مرتفعة نسبيا، وهذا يدل على إدراك أفراد عينة البحث لأهمية وتأثير تلك المتغيرات المستقلة الخمسة على النمو الاقتصادي. وفي المقابل جاء متغير الثقة بالسياسة الاقتصادية بمستوى منخفض وهذا يعكس مشكلة ثقة الأفراد بتلك السياسة والتي تؤثر سلباً على العلاقة المتوقعة مع النمو الاقتصادي. كما إنَّ الانحرافات المعيارية المنخفضة لمعظم المتغيرات تدل على تجانس العينة، باستثناء الثقة بالسياسة الاقتصادية التي أظهرت تبايناً أكبر في الآراء.

3.5: تحليل الانحدار المتعدد

الجدول رقم :7

Coefficients

Coefficients[a]							
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Correlations
		B	Std. Error	Beta			Zero-order
1	(Constant)	2.332	.671		3.475	.001	
	x1_total	-.209	.101	-.241	-2.074	.043	-.010
	x2_total	-.069	.059	-.126	-1.170	.247	-.179
	x3_total	.026	.079	.042	.334	.740	.286
	x4_total	.237	.153	.189	1.546	.128	.418
	x5_total	.445	.129	.511	3.458	.001	.547

الجدول من إعداد الباحث استناد إلى نتائج Spss V26

من الجدول أعلاه يكون الشكل الرياضي لنموذج الانحدار المقدر كما في أدناه:

$$y=2.332-0.209\,x1-0.069\,x2+0.026\,x3+0.237\,x4+0.445\,x5+\varepsilon$$

حيث إنَّ:

y = النمو الاقتصادي (المتغير التابع)

x1= الوعي المالي لدى المستهلكين

x2= الثقة بالسياسة الاقتصادية

x3= الإنفاق الاستهلاكي

x4= زيادة تكلفة السلع

x5= فقدان القوة الشرائية

(ملاحظة: تفسير الإشارات (±) يعتمد على اتجاه الترميز لكل مقياس)

- أظهرت نتائج معاملات تحليل الانحدار من خلال الجدول رقم (7) ما يأتي:

– المتغير الأول الوعي المالي x1 : (حيث كان له تأثير سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي(B=-0.209, Sig=0.043) ، مما يعني أنَّ ضعف الوعي المالي يقلل من فرص تعزيز النمو الاقتصادي.

– المتغير الثاني الثقة بالسياسة الاقتصادية x2 :(لم يدل معنوياً حيث بلغت قيمة(B=-0.069 Sig=0.247) ، مما يوضح إلى أنَّ الثقة بالسياسات الاقتصادية غير كافية للتأثير المباشر على النمو الاقتصادي.

– المتغير الثالث الإنفاق الاستهلاكي x3 :(لم يظهر تأثيره المعنوي على النمو الاقتصادي حيث بلغت قيمة (B=0.026, Sig=0.740)، وهو يفسر بأنَّ الإنفاق الاستهلاكي متأرجح ولا يعكس بالضرورة زيادة في النمو الاقتصادي.

– المتغير الرابع زيادة تكلفة السلع x5 :(أظهرت النتائج تأثيرا إيجابياً لكنَّه غير معنوي(B=0.237, Sig=0.128) ، ما يدل على أنَّ زيادة ارتفاع الأسعار لا يفسر التأثير المباشرة بنمو الاقتصادي.

– المتغير الخامس فقدان القوة الشرائيةx5 :(تدل النتائج على أنَّه أكثر المتغيرات تأثيراً على النمو الاقتصادي وبدرجة معنوية عالية (B=0.445, Sig=0.001)، مما يشير إلى أنَّ فقدان القوة الشرائية هو عاملاً مهماً وفعالاً يفسر التغيرات في النمو الاقتصادي.

الجدول رقم:8

ANOVA

ANOVA								
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	R	R Square
1	Regression	7.330	5	1.466	7.190	.000	.629	.395
	Residual	11.215	55	.204				
	Total	18.546	60					

الجدول من إعداد الباحث استناد إلى نتائج Spss V26

تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد وفق جدول ANOVA أعلاه أن النموذج الإحصائي ككل ذو دلالة معنوية إحصائية عند مستوى دلالة(p-value=Sig=0.000) ، أي إنَّ المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير التغير في النمو الاقتصادي بنسبة مقبولة .وبلغت قيمة معامل التأثير(F=7.190) ، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة الخمسة تفسر جزءاً مهماً من التباين في النمو الاقتصادي وكما بلغ معامل التحديد (R^2=0.395)، أي إنَّ المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر نسبة 39.5% من التغير في النمو الاقتصادي.

أما الجزء غير المفسر من التباين أي قيمة البواقي فقد بلغت (60.5%) يرجح إلى **متغيرات أخرى خارج النموذج** مثل (تقلبات أسعار النفط، معدلات البطالة، حجم الاستثمار الأجنبي، والسياسات الضريبية والمالية) وهذا يفتح المجال لدراسات مستقبلية تستوعب هذه العوامل ضمن نماذج أكثر شمولاً باستخدام أدوات إحصائية متقدمة.

كذلك قيمة Residual = 11.215 وهي أكبر من قيمةRegression = 7.330 مما يدل على أنَّ المتبقي من (المتغيرات المستقلة الأخرى التي لم تذكر في الدراسة) ذات تأثير أكثر في النمو الاقتصادي من المتغيرات التي تطرق لها الباحث.

المحور الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

4.1 الاستنتاجات

1. أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد معنويته الإحصائية بقيمة (Sig=0.000) مما يدل على أن المتغيرات المستقلة الخمسة مجتمعة قادرة على تفسير التباين بالنمو الاقتصادي بدرجة مقبولة.
2. بلغت قيمة معامل التحديد(R^2=0.395) ، أي إنَّ 39.5% من التباين في النمو الاقتصادي يتم تفسيره بالمتغيرات الخمسة، بينما يبقى 60.5 % من التباين يتم تفسيره بعوامل أخرى لم يتناولها الباحث في نموذجة مثل (حجم البطالة وحجم الاستثمار وأسعار النفط وغيرها).
3. تشير نتائج الانحدار إلى إنَّ متغير **(فقدان القوة الشرائية)** هو من أكثر المتغيرات تأثيراً وبدرجة معنوية عالية (B=0.445, Sig=0.001)، مما يعكس أثره المباشر في إضعاف القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي إبطاء النمو الاقتصادي.
4. تبين النتائج أن **الوعي المالي لدى المستهلكين** يرتبط سلبياً بالنمو الاقتصادي وبدرجة معنوية (B=-0.209, Sig=0.043)، وهذا يوضح محدودية الثقافة المالية لدى أفراد العينة مما تسهم في ضعف القرارات الاقتصادية لدى المستهلكين.
5. لم يظهر لمتغير **الثقة بالسياسة الاقتصادية** تأثيراً معنوياً مباشراً(Sig=0.247) ، ما يشير إلى أنَّ الثقة بالسياسية الاقتصادية لوحدها لا ينعكس على النمو.
6. أظهرت النتائج أنَّ **الإنفاق الاستهلاكي** لم يكن دالا معنويا(Sig=0.740) ، مما يشير إلى أنَّ الاستهلاك في ظل التضخم قد لايعبر عن نمو اقتصادي راسخ.
7. تبين النتائج أنَّ لمتغير **زيادة تكلفة السلع** تأثير معنوي(Sig=0.128) ، وهو يدل على أنَّ ارتفاع الأسعار يعكس تضخم أكثر من كونه محركًا للنمو.
8. توضح النتائج أنَّ الجزء غير المفسر من التباين بلغت نسبته (60.5%) أي المتغيرات الباقية الأخرى التي لم يتطرق لها الباحث، مثل السياسات المالية والنقدية، معدلات حجم البطالة، أسعار النفط العالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، سعر صرف الدولار، مما يفتح المجال أمام الباحثين لدراسات مستقبلية تستوعب هذه العوامل ضمن نماذج أكثر شمولاً باستخدام أدوات إحصائية متقدمة.

4.2 التوصيات

1. ضرورة تبني سياسات مالية ونقدية لكبح التضخم من خلال **دمج العمل بالثقة السياسية الاقتصادية بممارسات عملية** مثل الشفافية في إعداد الموازنات وإدارة الموارد العامة.
2. تشجيع الإنفاق الاستهلاكي عبر دعم القوة الشرائية لدى المستهلكين من حيث (توجيه الانفاق نحو الاحتياجات الأساسية أو الضرورية بدلاً من الكمالية – تشجيع الاستثمار بالمشاريع التي تولد دخلاً حقيقياً – رفع الأجور للفئات ذوي الدخل المحدود – أن يكون مستوى التضخم مستقراً ومنخفضاً في آن واحد) باعتبار إنَّ الانفاق الاستهلاكي يعد أداة مزدوجة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي من جهة وتعزيز القوة الشرائية للمجتمع العراقي على نحو عام، والمجتمع البصري على نحو خاص من جهة أخرى.

3. تعزيز البرامج التثقيفية المالية لدى المستهلكين بما يسهم في تحسين القرارات الاقتصادية وزيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي.
4. تطوير السياسات الاقتصادية بما يعزز ثقة المستهلكين بسلوك الاقتصادي للمنتج عن طريق ضبط الأسعار وتشجيع المنتج المحلي.
5. التوسع في الدراسات المستقبلية بإدخال متغيرات وسيطة أخرى مثل البطالة، والسياسات المالية وغيرها لمعرفة أثرها على النمو الاقتصادي وربط نتائج البحث بالسياسات الحكومية لضمان الاستخدام الأمثل.

المقترحات:

تحليل العلاقة باستخدام نماذج إحصائية متقدمة مثل السلاسل الزمنية الديناميكية لتفسير النسبة الكبيرة من التباين (60.5%) غير مفسرة في هذا البحث.

- دراسة الفروقات بين المحافظات العراقية في إدراك النمو والتضخم.
- زيادة حجم العينة وهذا ضروري جداً لتمثيل المجتمع بدقة أعلى.
- دراسة متغيرات وسطية أخرى لم تذكر في الدراسة.

المراجع والمصادر العربية.

- البكل، احمد (2021). تقدير العلاقة بين التضخم والناتج باستخدام نموذج (Threshold of inflation) دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري .مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية(1)1 ،75-57
- السريتي، محمد & الشامي، ميدان &آيات إسماعيل. (2024). أثر التضخم على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1974-2023) باستخدام منهجية (NARDI) المجلة الدولية للبحوث الإدارية والاقتصادية (1)1 ،34-1
- الرسول، أحمد& خير الله، عون& صلاح، ياسمين & عبد الراضي، صابرين. (2019). أثر التضخم على النمو الاقتصادي بالقطاع الزراعي المصري،Journal of Agricultural and Environmental Sciences 18(3) ،65-44
- الغفلي، عبد الله، (2019). تحليل جوانب استدامة النمو الاقتصادي وعلاقتها بأساليب الحوكمة السليمة في تجربة شركة بترول ابوظبي الوطنية "أدنوك". جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- خشيب، جلال. (2018). النمو الاقتصادي: مفاهيم ونظريات. شبكة الألوكة: كتاب
- عبد ربه، رائد. الاقتصاد السياسي، (عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2013)، ص176: كتاب
- علي، رحمن & عبيد، مروان. (2020). تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة(2004-2017). مجلة جامعة واسط، 18(35)، 44-65.
- رزق، عادل، (2010)، إدارة الازمات المالية العالمية ... منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، القاهرة: مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، كتاب
- نصر الدين، يفيان& الشهراني، حصه. (2023). العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي وأثرها على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة .(2007–2021) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية (6)7،20-1

- المراجع الأجنبية

- Akinsola, F. A., & Odhiambo, N. M. (2017). Inflation and economic growth: A review of the international literature. Comparative Economic Research، Central and Eastern Europe, 20(3), 41-56.

- *Azam, M., & Khan, S. (2022). Threshold effects in the relationship between inflation and economic growth: Further empirical evidence from the developed and developing world، International Journal of Finance & Economics, 27(4), 4224-4243*
- *Bernanke, B., Heffetz, O.& Antonovics, K., & Frank, R. (2019). *Principles of economics* (7th ed.). McGraw-Hill*
- *Barro, R. J. (2013). *Inflation and economic growth*. Annals of Economics and Finance, 14(1), 121-144.*
- *Blanchard, O., Amighini, A., & Giavazzi, F. (2021). *Macroeconomics: A European perspective* (4th ed.). Pearson.*
- *Eggoh, J. C., & Khan, M. (2014). On the nonlinear relationship between inflation and economic growth. Research in Economics, 68(2), 133-143.*
- *Krugman, P., & Wells, R. (2018). *Economics* (5th ed.). Worth Publishers.*
- *Karahan, Ö., & Cloak, O. (2020). Inflation and Economic Growth in Turkey: Evidence from a Nonlinear ARDL Approach. In Economic and Financial Challenges for Balkan and Eastern European Countries (pp. 33-45). Springer, Cham*
- *Mishkin, F. S. (2016). *The economics of money, banking, and financial markets* (11th ed.).*
- *Mankiw, N. G. (2020). *Principles of economics* (9th ed.). Cengage Learning*
- *Sequeira, T. (2021). Inflation, economic growth and education expenditure. *Economic Modelling, 99*, 105475.*
- *Vinayagathasan, T. (2013). Inflation and economic growth: A dynamic panel threshold analysis for Asian economies. *Journal of Asian Economics, 26*, 31–41.*
- *Zhou, Ge. (2019), Inflation, Liquidity, and Long-Run، Macroeconomic Dynamics ، 23(2)، 888–906.*